

العنوان: الدبلوماسية والأمن القومي

المصدر: مجلة الدبلوماسي

الناشر: وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية

المؤلف الرئيسي: رشوان، حسن

المجلد/العدد: ع 13

محكمة: لا

التاريخ الميلادي: 1990

الشهر: رمضان - أبريل

الصفحات: 35 - 34

رقم MD: 322702

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: EcoLink

مواضيع: الدبلوماسية ، العمل الدبلوماسي ، جمع المعلومات ، الأمن القومي ، العلاقات

الدبلوماسية

رابط: http://search.mandumah.com/Record/322702

الدبلوطاسية .. والأمن القومي

• الدبلوماسية هي أطوب استخدام العناصر المختلفة لفوة الدولة بصورة طيمة.

• االدبلوماسية هي أسلوب استخدام العناصر المختلفة لقوة الدولة بصورة سليمة واستغلالها الى أقصى حد ممكن لتحقيق الهدف ولذلك تعددت التعاريف الخاصة بالدبلوماسية ولكنها بكل بساطة هي الجهاز التنفيذي لادارةالعلاقات الرسمية وهذا يتطلب الالمام بأدوات وأساليب السياسة الدولية بصورة عامة والقواعد المستخلصة من التعامل الدبلوماسي والممارسات وبذلك اختصر التعريف على أن الدبلوماسية علم وفن استخدام أدوات المهنة ومدى استعداد الشخص الدبلوماسي لتحقيق أفضل النتائج بالأدوات والأساليب المتوفرة لديه.

٢_ كما أن الدبلوماسية رغم واجبها الأول وهو تنفيذ السياسة والعمل على تحسين العلاقات بالطرق السلمية الا أنه هناك العديد من المؤسسات التي تخدمها لتحقيق الهدف وأهمها جهاز الأمن القومي بمسئولياته المتعددة داخليا وخارجيا ويمكن تعريف الأمن القومي بأنه يعنى تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وصيانة مصالحها الحقيقية وتهيأة الظروف والعوامل المناسبة للوصول الى الأهداف الوطنية مع مراعاة المتغيرات الدولية والمحلية.

٣_ وعلى ضوء ماسبق فان الدبلوماسية والأمن القومي يعملان لهدف واحد مما يتطلب التنسيق الكامل بينهما حتى تتحقق المصالح الوطنية.

تقسم عناصر الأمن القومي الى:

الأستاذ حسن رشوان

أ_ العناصر الطبيعية وتتمثل في الظروف الجغرافية للأرض والتي تعيش عليها الأمة (الموقع الاستراتيجي).

ب ـ العنصر البشري من ناحية التعداد والتعليم والمهارات الفردية والنظام الاجتماعي والسياسي.

ج _ الامكانيات الاقتصادية من ناحية موارد الدولة: الثروة المعدنية والثروة الزراعية والحيوانية.

د _ القوة العسكرية من ناحية العدد والمعدات الحربية.

يتأثر الأمن الوطني للدولة بعدة عوامل منها العوامل الذاتية (الداخلية) والعوامل الموضوعية (الخارجية) بصورها المتعددة (مشاكل الحدود والأقليات وأطماع الأمم المجاورة والصراع الدولي ومشاكل الطاقة والأغذية والقواعد العسكرية).

لجأت الكثير من الدول لتشكيل جهاز الأمن القومي حتى يساهم بدور ايجابي في توضيح الصورة أمام المسؤولين عن اتخاذ القرار وبذلك أصبح الأمن القومي من أهم الأجهزة في الدولة التي تخدم الخط الاستراتيجي سواء في المجال السياسي الخارجي أو الداخلي ولذلك تنوعت تشكيلات جهاز الأمن القومي بما يتفق مع أهدافه ومسؤولياته.

يتكون الأمن القومي من جميع الوزراء

المتخصصين بالاضافة الى مدير الاستخبارات والأمن العام ورئيس أركان القوات المسلحة بالاضافة الى من يرى ضمهم الى أي اجتماع من الفنيين والمستشارين حسب نوعية الموضوع ويرأس المجلس رئيس الدولة.

وهذا التكوين يوضح المصادر التي تعمل لخدمة هذا الجهاز وخاصة في مجال الأمن الداخلي أو النشاط الخارجي وقد لجأت بعض الدول حسب تكوينها المحلي والاجتماعي الى تعيين مستشار للأمن القومي يتبع رئيس الدولة مباشرة وتتجمع لديه هذه المعلومات حيث يقوم بواسطة الجهاز الفنى التابع له مباشرة بدراسة المواقف المختلفة داخليا وخارجيا ورفع التوصيات الخاصة بها الى رئيس الدولة مباشرة وقد تترتب على هذه الاجراءات حساسيات كبيرة في مواقف حساسة سواء بالنسبة للسياسة الخارجية أو الداخلية وغيرها. ولكن استراتيجية الأمن القومي كان لها التفضل على باقي أجهزة الدولة في أغلب الأحيان رغما عن الأزمات التي ترتبت على ذلك ومثال ذلك عندما كان كسنجر مستشار للرئيس الأمريكي للأمن القومي وصراعاته مع وزير الخارجية حتى نجح في ابعاده وتولى كسنجر وزارة

وهذه التجربة بالاضافة الى الصلاحيات والامكانيات المخصصة وتوضيح مدي أهميته

الدبلوماسية والأمن القومي يعملان لهدف واحد، وهو حماية المصالح القومية.

للحصول على البيانات والمعلومات والتحليل السليم حتى يكون القرار السياسي سواء داخليا أو خارجيا أو اقتصاديا على مستوى الأحداث وبما لا يؤدى الى نتائج عكسية تكون عواقبها وخيمة على النظام في الدولة من كافة النواحي.

وقد أدى التطور الواسع سواء في العلاقات الدبلوماسية الدولية وممارساتها باضافة أهداف أخرى للعمل الدبلوماسي فقد ركزت الدبلوماسية في الماضي بالدرجة الأولى على المواضيع التي اعتبرتها أساسيات العمل الدبلوماسي وأهميتها التفاوض لاحلال السلام محل الحرب ومسائل اقتصادية واعلامية... الخ ولكن التطورات الدولية أدت الى ظهور الصراع العقائدي واستخدام الدعاية لتصعيده مما زاد من أعباء العمل الدبلوماسي. واضطراه في بعض الحالات للخروج عن مساره الطبيعي فلقد تحول الدبلوماسي للعمل السري والتجسس ورغم عمليات الارهاب وحبك الدسائس واستمالة بعض الأحزاب السياسية وهذا كله مخالف لما نصت عليه المادة (٣) من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١م وكان لهذا أثره السيء على دبلوماسية القرن العشرين وفي هذا النطاق السابق عرضه يظهر دور وأهمية التعاون الوثيق بين الدبلوماسية والأمن القومي لتلافي أخطاء مثل هذه الحالات المستحدثة بالنسبة للدبلوماسية.

ولا شك أن تطور وسائل الحصول على المعلومات ووسائل الاعلام وأجهزة التجسس وتنوع العملاء بصورة أصبحت معها هذه العملية معقدة مما زاد من مصاعب الحصول على الحقائق بالوسائل المشروعة فقط وبذلك تداخلت نشاطات الأمن القومي في الخارج مع العمل

الدبلوماسي وفاقته في بعض المشاكل بصورة زادت من معارضة هذا النشاط والمطالبة بايقافه حتى لا يتعرض العمل الدبلوماسي للشبهة والتنكيل بأعضاءه باعتبارهم غير مرغوب فيهم أو توريطهم في أعمال تخرج عن حدود الحصانات الممنوحة لهم حسب اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١م.

ولا شك في أن الدافع وراء ذلك كان لجمع المعلومات الهامة التي تعتبر من أهم واجبات الدبلوماسي وقد تضطر الظروف لوسائل يعتبرها القانون الدولي واتفاقية فيينا المادة (٣) من الأمور الغير مصرح بها لأنها غير مشروعة وهذا القيد قد يعوق حصول الدبلوماسي على المعلومات المطلوبة لاستكمال الصورة لديه وبذلك يقوم جهاز الأمن القومي بواسطة نشاطاته المختلفة لتأدية هذا الغرض مما يترتب عليه في بعض

الحالات اعتباره عملا غير مشروع لا يدخل في صلاحيات البعثة الدبلوماسية وقد يتم ذلك بالتنسيق بين وزارة الخارجية (الجهاز الدبلوماسي) وجهاز الأمن القومي. وبالرغم مما سبق فان الدول أصبحت توازن مصالحها حسب احتياجاتها وتكثيف نشاطها وفق سياستها وأمنها القومي الذي يعتبر أساس تأمين مصالحها الخارجية والداخلية وبذلك أصبح تعاون الأمن القومي والدبلوماسية ضرورة فرضتها الظروف الدولية والتطورات التكنولوجية لحاجهة مخاطرها المختلفة.

ويتحقق الأمن القومي بصورة ايجابية بالتنمية الشاملة في كافة المجالات سواء اقتصادية أو ثقافية أو سياسية وقد حدد (مكنارا) في كتابه جوهر الأمن هذه المفاهيم بقوله (هناك حالة من عدم الاستقرار أخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية اذ توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار والوضع الاقتصادي الدولي وتزداد نتيجة لذلك الصراعات الدولية).

والمشكلة هنا أن جهاز الأمن القومي قد يلجأ للقوة العسكرية لتساعده على توفير مصالح الدولة ولكن لابد من توفير القاعدة الصلبة للقانون والنظام في المجتمعات النامية حتى تصبح درعا يتحقق من ورائه التنمية وهي الحقيقة الأساسية للأمن وكلما زادت التنمية وتطورت يتحقق الأمن واستقرت النظم الحاكمة.

اذ فالتنمية الحقيقية والواسعة هي مفتاح الأمن القومي تلك التنمية التي تهدف الى رفع مستوى الشعب وهنا يجب توضيح أن أمن الدولة أي الأمن القومي يعني حماية مصالح الدولة سواء في الداخل أو الخارج.

الأمن القومي يتحقق بصورة إيجابية بالتنمية الشاملة في كافة المجالات.